



خلال أولى جلسات رمضان لتجاوز 28,3 مليار دينار

## 606 ملايين دينار مكاسب سوقية للبورصة

شريف حمدي

مع حلول شهر رمضان، شهدت بورصة الكويت تحسناً ملحوظاً في الأداء، خاصة على مستوى المتغيرات وأهمها القيمة السوقية، حيث حققت مكاسب خلال أولى جلسات الشهر الفضيل بنحو 388 مليون دينار، وحققت 217 مليون دينار في الجلسة التي تلتها، بإجمالي مكاسب 606 ملايين دينار ليصل إجمالي القيمة إلى 28,309 مليار دينار بنهاية جلسة أول من أمس. وشهدت البورصة الكويتية تراجعاً حاداً على مستوى القيمة السوقية منذ مطلع مارس الماضي إثر تداعيات تفشي وباء كورونا، حيث كانت القيمة السوقية للبورصة في ذلك الوقت عند 36,600 مليار دينار، وبذلك تقدر الخسائر السوقية بـ 8 مليارات دينار منذ بداية ظهور تداعيات كورونا على بورصة الكويت. يذكر أن سوق الأسهم الكويتي تكبد أكبر خسائر سوقية في الجلسة الأولى



من مارس بواقع 3,2 مليارات دينار، وكانت أول مرة يتم فيها إغلاق مؤشر السوق الأول لتجاوزه خسائر أكثر من 10٪. وامتدت مكاسب البورصة بالجلستين الأوليين في رمضان لتتخطى السيولة المتدفقة للسوق، حيث بلغت خلال أولى جلسات رمضان 24,3 مليون دينار وهو أعلى مستوى للسيولة في أول أيام رمضان منذ 5 سنوات كما سبق أن أشارت «الأنباء» الأحد الماضي.

عن أسهم قيادية أخرى مثل «أهلي المتحد» و«زين» و«KIB» بالإضافة إلى سهم «أجيليتي». وشهدت جلسة أمس ارتفاعاً لافتاً على مستوى المؤشرات والمتغيرات، خاصة السيولة التي ارتفعت إلى مستوى 39,2 مليون دينار، على وقع استمرار استهداف الأسهم القيادية مثل بيتك الذي استحوذ على 7,6 ملايين دينار، وأهلي متحد باستحوذ على 6,4 ملايين دينار، والوطني بـ 4,9 ملايين دينار، كذلك استحوذ سهم «الدولي» على 3,6 ملايين دينار، و«أجيليتي» على مليوني دينار. وحقق مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 1,07٪ بإضافة 55 نقطة إلى مكاسبه ليصل المؤشر إلى 5209 نقاط، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,15٪ محققاً 61 نقطة مكاسب ليصل إلى 4134 نقطة، وعلى ذلك ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,2٪ محققاً 57 نقطة مكاسب ليصل إلى 4847 نقطة.

## «صندوق النقد» يدعو صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط إلى دعم اقتصاداتها

مصدرو النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيشهدون تراجعاً في إيرادات تصدير الخام بقيمة 226 مليار دولار العام الحالي

روبرتز: قال مسؤول بصندوق النقد الدولي إن صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط يجب استخدامها لدعم النمو، إذ تعاني اقتصادات المنطقة من جائحة فيروس كورونا وأضرار شديدة ناتجة عن تهاوي أسعار النفط. وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يشهد مصدرو النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في إيرادات تصدير النفط هذا العام بقيمة 226 مليار دولار. وسيضغط هذا على الأرجح على ميزانياتهم، وهو ما يزيد العجز في الميزانية ومن المحتمل أن يحد من قدرة الحكومات على دعم النمو الاقتصادي. وبالنسبة لمصدري النفط الخليجين، فهذه معضلة، إذ أن الإنفاق الحكومي محرك رئيسي لخطط التحول الاقتصادي التي أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية لتتنوع اقتصاداتهم بعيداً عن النفط. وقال جهاد أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد، إن مصدري النفط في حاجة إلى إيجاد مجالات جديدة للنمو في ظل التباطؤ الحالي الناجم عن الهبوط الحاد في أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا المستجد. وأبلغ مؤتمراً عبر الإنترنت «يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تلعب دوراً ويمكن للمؤسسات الإقليمية أن تلعب دوراً». هوت أسعار النفط هذا العام، إذ تضرر الطلب بشدة نتيجة إجراءات للعزل العام في أنحاء العالم تهدف إلى احتواء الجائحة. وتشير تقديرات معهد التمويل



تحوّل النمو الاقتصادي لدول «التعاون» من إيجابي إلى سلبي بـ 3,7٪ خلال 2020

## «MUFG»: دول الخليج مقبلة على ركود اقتصادي عميق

محمود عيسى

قالت مجموعة المصرفية اليابانية «MUFG»، إن الاتفاق الأخير بين تحالف «أوبك +» ومجموعة العشرين، كانت له آثار كبيرة على دول الخليج، حيث تأثرت توقعات النمو الاقتصادي لدول المجلس بصورة كبيرة من خلال مجموعة من العوامل أهمها، الأثر الضخم لتخفيضات إنتاج النفط على الناتج المحلي الإجمالي النفطي، والتأثير الشديد لعمليات الإغلاق نتيجة انتشار جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي الخليجي غير النفطي من خلال انكماش الطلب المحلي، وأحد برامج التحفيز الحكومي بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي. وأضافت المجموعة: «نتيجة لهذه العوامل حسب السيناريو الاقتصادي لدينا، فإننا نتوقع الآن حدوث حالات من الركود العميق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، مع تراجع توقعاتنا الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي



الحقيقي في عام 2020 من نمو إيجابي قدره +2,9٪ في وقت سابق إلى نمو سلبي بنسبة -3,7٪. وأشارت المجموعة إلى أن هناك تأثيراً مالياً كبيراً على دول الخليج، من خلال تزايد حجم العجز المالي وتقلص الطلب، حيث يؤدي تراجع إنتاج النفط إلى انخفاض توقعات

دول مجلس التعاون الخليجي ستدفع الجانب الأكبر من السعر. وأوضحت المجموعة أنها تقدر مع كل هبوط بقيمة 10 دولارات في سعر برميل النفط يكلف المنطقة حوالي 72 مليار دولار على صورة إيرادات نفطية مفقودة وفقاً لتقديراتنا احتساب انخفاض حجم إنتاج النفط نتيجة اتفاقية أوبك + ووزراء طاقة G20 بناء على أحدث برامج التحفيز والتكامل المالي. تشير تقديراتنا إلى متطلبات التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي ستبلغ 208 مليارات دولار أو نحو 12,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ظل السيناريو الأساس الذي يقدر متوسط سعر خام برنت 43 دولاراً في عام 2020، في حين ترتفع احتياجات التمويل إلى 263 مليار دولار في السيناريو الهبوطي الذي يقدر متوسط سعر خام برنت 30 دولاراً، في حين تتقلص هذه المتطلبات إلى 152 مليار دولار في السيناريو الصعودي الذي يقدر سعر النفط 50 دولاراً.

دول الخليج قد تباع بعض أصولها السيادية لمواجهة الأعباء المالية المتزايدة

## «سي تي غروب»: الكويت بوضع قوي وقادرة على التخطيط لإنعاش اقتصادها

محمود عيسى

رأت مجموعة سي تي غروب المصرفية أن قيام دول مجلس التعاون الخليجي بالبيع من أصولها قد يعزز الطلب على الديون الخليجية التي تناهز قيمتها 47 مليار دولار في سياق مساعي حكومات هذه الدول لدعم ميزانياتها لمواجهة الالتزامات المتزايدة جراء انتشار جائحة كورونا والانهايار التاريخي لأسعار النفط. وقالت صحيفة «أرابيان بيزنس» في هذا السياق إن مجموعة سي تي غروب المصرفية الأميركية عملت على إنقاذ بعض كبرى الصفقات المالية الخليجية هذا العام، بما في ذلك إصدارات السندات من قبل السعودية وأبوظبي. وأشارت المجموعة إلى احتمال توجه دول الخليج إلى البيع من أصولها لدعم الاقتصادات التي هزتها الجائحة فضلاً عن انهيار أسعار النفط الخام. ونسبت صحيفة «أرابيان بيزنس» إلى رئيس مجموعة الأسواق الناشئة في المجموعة المصرفية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عتيق الرحمن قوله في مقابلة معها إن «دول المنطقة ومنها الكويت وقطر والإمارات والسعودية في وضع قوي ولديها مستويات دين منخفضة نسبياً.. صحيح أن هذه الفترة عصيبة، ولكن هذه الدول تتمتع بوضع جيد للغاية يمكنها من استشراف المستقبل خلال فترة التعافي ووضع الخطط اللازمة لإنعاش اقتصاداتها».



47 مليار دولار قروض دول الخليج عن طريق إصدار السندات في 2020

معظم المؤسسات الرئيسية العامة في المنطقة مملوكة للدولة، وقد جمعت السعودية العام الماضي 29,4 مليار دولار من خلال بيع أقل من 1/2 من أسهم أرامكو السعودية أكبر منتج للنفط في العالم. **الزيد من الصفقات** وقد جمع المقترضون في مجلس التعاون الخليجي

ديوناً بلغت 47 مليار دولار عن طريق إصدار السندات هذا العام، واستحوذت السعودية وقطر وأبوظبي على أكثر بقليل من نصف تلك الديون في الشهر الماضي. وتقدر شركة فرانكلين تمبلتون أن الحكومات والشركات في المنطقة قد تجمع 105 مليارات دولار من السندات هذا العام متجاوزة حجم اقتراضها العام الماضي البالغ 101 مليار دولار، وبالتالي فقد سجلت أعلى مستوى للاقتراض منذ أن بدأت وكالة بلومبيرغ عملية تجميع البيانات في عام 2008. وهناك صفقات يجري الإعداد لها بقيادة السعودية صاحبة الاقتصاد الأكبر في المنطقة بخطط لاقتراض مبلغ قياسي بحوالي 220 مليار ريال (58 مليار دولار) هذا العام. ويقال إن شركة أرامكو السعودية قد استعانت بمستشارين لمراجعة صفقة محتملة لبيع ما قيمته عدة مليارات من الدولارات في قطاع خطوط الأنابيب، في أعقاب خطوة مماثلة من قبل شركة بترول أبوظبي الوطنية اندوك، والتي يمكن أن تبلغ قيمة وحدة أنابيب الغاز الطبيعي التابعة له 15 مليار دولار. وقد عملت المجموعة المصرفية على إنجاز بعض أكبر الصفقات الخليجية هذا العام بما فيها إصدار سندات من قبل السعودية وأبوظبي. وتعتبر المجموعة ثالث أكبر جهة منظمة للإصدارات ومبيعات الديون في المنطقة بحسب البيانات التي جمعها بلومبيرغ. وقال عتيق الرحمن إن العديد من الشركات الخليجية لديها نشاطات غير أساسية يمكنها جذب شركاء ذوي خبرة فنية أو رأسمال للاستثمار فيها «وهو أمر يوفر لك رأس المال الذي تحتاج إليه للتركيز على نشاطاتك الأساسية، وستشهد هذا النوع من النشاط في القريب يتكرر بصورة أكبر». وكانت صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط قد بنت أصولاً تزيد قيمتها على تريليوني دولار تحسباً لفترة نزوب النفط أو انخفاض الإيرادات. ويمكن أن تشهد هذه الصناديق انخفاضاً بأكثر من 300 مليون دولار هذا العام بسبب اضطراب السوق، وفقاً لمعهد التمويل الدولي.